منهجية البحث في الموضوع القرآني

بحث مقدم إلى مؤتمر التفسير الموضوعي للقرآن الكريم
بجامعة الشارقة – الإمارات العربية المتحدة .

إعداد : الدكتور : علي بن عبدالله بن سعيد آل غرمان الشهري
أستاذ مشارك بكلية الآداب – جامعة الملك فيصل
الهفوف – المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله .

ما تزال حاجة الأمة إلى التفسير قائمة ، وما يزال البحث والتجديد فيه مستمراً ما دام القرآن فينا باقياً إلى قيام الساعة .

وفي كل عهد من عهوده يظهر ضروب من التفسير جديدة ، تعكس تطور مراحله ، وتصور حاجة أهل زمانه ، حتى إذا جاء هذا العصر نشطت حركة التفسير نشاطاً أربى على ما كان في العهود التي قبله ، وذلك بفضل تهيئ الأسباب ، واتساع الحاجة ، وسهولة الاتصال بين أهله ، وتنامى مؤسساته.

ومع استمرار ظهور أنواعه المعروفة كالتفسير التحليلي ، والإجمالي ونحوهما من التفاسير الكلية للقرآن كاملاً فقد تمخّضت هذه الحركة عن نشوء ألوان جديدة يصح أن نطلق عليها تفاسير جزئية ، اصطلح المختصون من بعد على تسميتها عموماً "التفسير الموضوعي" .

هذه الألوان منها ما يُعنى بالموضوع الواحد على مدى القرآن الكريم كله ، بتتبع آياته وجمعها ودراستها .

ومنها ما يختص بالسورة الواحدة ، والنظر فيها وفي موضوعها بصورة مستقلة .

ومنها ما يقوم على دراسة المفردة القرآنية ، ووجوه تصريفها ، وتنوع استعمالاتها ، وربما عُبّر عنها "بالمصطلح القرآني" ومن الألوان عند بعضهم غير ذلك .

على أن من ينظر في تاريخ الفنّ سيلحظ أنواعاً من الكتابات المبكرة في التفسير يمكن اندراجها تحت هذا المسمّى الجديد ؛ للشبه بينها وبين مضمونه ، حتى إن بعض أهل العلم يسجلها على أنها من بداياته ، وإن لم تخضع للاصطلاح ، ولم يقصد بها الفنّ ذاته .

وهذه الألوان التي بين أيدينا اليوم إنما تستند في تصنيفها إلى أصول وقواعد يراها أهل الاختصاص ، تميّز كل لون عن الآخر، بحيث يأخذ كل منها هويته المستقلة ؛ ليخدم جانباً من التفسير لا يستوفيه على صورته غيره . وطلباً للغاية الحسنى التي يتحقق بها كمال النفع ، وجميل الأثر فإن السعي إلى تحسين تلك القواعد ، وطلب الدقة في تقنين هذه الأصول ، وتعهّدها بالتقويم والاصطلاح ما زال مستمراً ؛ حتى يطمئن إلى ذلك أهل الفن ، ويستقر الاصطلاح .

ومن أجل بلوغ تلك الغاية ، وعملاً بما اقترحه إخواننا وفقهم الله في مؤتمر التفسير الموضوعي بجامعة الشارقة من نقد وتأصيل مناهج البحث في تلك الألوان فقد وقع اختياري على

الكتابة في الفرع الثاني من المحور الثاني وهو : "**منهجية البحث في الموضوع القرآني**" لأسهم بدوري في خدمة هذا اللون ، ورسم طريقته ، وكيفية تعاطيه ؛ لماله من أهمية خاصة في استيعاب أكبر قدر من القضايا ، والأحداث المتجددة أكثر من غيره ، وإمكانية تنزّله على حاجات الناس على اختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة .

وقد اقتضى الحديث عن منهج البحث في الموضوع القرآني أن أعالجه من ثلاثة جوانب هذه الجوانب تمثل الركائز الأساسية في سلامة واستكمال أي موضوع من هذا النوع ، وقد جاءت مرتبة على هذا النحو :

أولها : الباحث : وقد أشرت في موضوعه إلى ما ينبغي أن يكون عليه من الاستعداد العلمي والمعرفي ، للخوض في هذا الفنّ ، واستجماعٍ لأداة العمل فيه .

الثاني : الموضوع : وتناولت فيه الخطوات التي يسير عليها الباحث في معالجة القضية والطريقة المثلى لذلك .

الثالث : الفئة المستهدفة بالبحث : وفيه بيان لكيفية التعامل مع الحالة ودراستها ، وتحديد المشكلة ثم تنزيل التكليف ، وتطبيق التشريع على ما يشاكله من أحوال الناس مع مراعاة درجات التفاوت بين فئات المخاطبين ، وتباين حاجاتهم .

وقد صدّرت ذلك كله بكلمة موجزة عن تشكّل مصطلح التفسير الموضوعي، ثم اتبعته بخاتمة اشتملت على بعض ما أسفر عنه البحث من النتائج .

وبما أن هذا الموضوع يقوم على تقنين المنهجية في البحث ، وتأصيل قواعدها ، وضبط خطواتها فقد حاولت فيه أن ألزم الطريق الوسط الذي يطيقه أغلب الباحثين ويرتضونه ، ويألفه المختصون ولا ينكرونه ، مع اعتبار لاختلاف الرؤى ، وتعدد المناهج التي تكفل قدراً من الحرية في الطرح ، دون إضرار بالموضوعية ، أو إخلال بشيء من الأصول والقواعد . والله الموفق إلى كل خير.

وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين .

فكرة موجزة عن تشكلّ مصطلح التفسير الموضوعي

كان للتفسير من الحركة العلمية ، والنهضة الفكرية في العصر الحاضر حظ عظيم. عُرفت مؤلفاته ، وأخرجت مخطوطاته ، وجمعت أشتاته إلى بعضها من كل مكان سحيق ، وسخر الله له من ذوي الخبرة من أرباب العلم وطلابه همة عالية ، ويداً صناعاً فأعملوا فيه طاقاتهم ، وخبراتهم تنقيباً وجمعاً ، وصيانة وحفظاً ، وتحقيقاً وبحثاً ، والتقى ذلك مع الوسيلة المتقنة ، والآلة الذكية المحكمة حتى غدت سوقه عامرة بكل ما تهوى نفوس الراغبين .

نما ذلك وطابت غراسه ، ودنت قطافه في أحضان الجامعات ، والمراكز البحثية ، والهيئات العلمية ، والمعاهد الفكرية ، ونظائرها مما لذلك تعلق برسالتها .

وتعارفت تلك المؤسسات ، واتصلت الرحم بينها ، فتقابس أهلها الخبرات ، وتبادلوا المعلومات، وتناقلوا الموضوعات ، فكان من نتاج ذلك الوضع أن تكاملت جهودهم لتسلم من النقص ، وتميّزت أعمالهم لتخلو من التكرار ، وتنوعت طرائقهم لتنأى عن الضيق والتقليد ، حتى انتهى ذلك الوضع إلى اكتساب رضا أغلب الباحثين

نهضت بذلك دولة التفسير في هذا العصر ، فخرجت مطولاته ، وبرزت مختصراته في هيئاتها الكلية ، لخدمة القرآن الكريم كاملاً . كما ظهرت ضروب كثيرة من ذلك التفسير في صور جزئية ؛ لتعالج موضوعات مقصودة بعينها ومحددة ، وصحب ذلك دراسات أخرى للتعريف بطرائق التفسير ، ومناهج أهله ، على اختلاف أزمانهم ومشاربهم .

وكان أكثر ما اندفع فيه الباحثون التفسير الجزئي للقرآن الكريم ، الذي يعنى بموضوعات مستقلة بعينها ، فيطبقها على شواهدها في الحياة الحاضرة تقريباً للناس ، وتيسيراً ، وتعريفاً لهم بأحكامها استقلالاً ؛ لتعذر جمع أطرافها المتفرقة عليهم من المطولات ، وسائر كتب التفسير عموماً ، وصعوبتها عليهم .

هذا النوع اصطلح العلماء والباحثون عامة على تسميته : التفسير الموضوعي ؛ لأنه يعنى بالموضوع القرآني فيستوعبه في جنبات الكتاب ، ويأتي به في مكان منفصل عما سواه من موضوعات ؛ ليتجه إليه الفهم جملة ؛ لأن ذلك أدعى إلى صواب العمل .

تمخّض البحث في هذا النوع من التفسير عن عدد من الصور في كيفية بحثه ، أبرزها ثلاث هي المشتهرة عند أهل الاختصاص .

إحداها : تقوم على تتبع أحد الموضوعات التي عالجها التنزيل فتجمع آياته وترتب ، وتدرس من جميع جوانبها ، وتستخلص العبر والنتائج منها وتسمى : تفسير الموضوع القرآني .

والثانية : تقوم على خدمة المفردة القرآنية ويعبر عنها : بتفسير المصطلح القرآني. فينظر في وجوه تصريف هذا المصطلح في القرآن الكريم وتعدد استعمالاته ، وبيان دلالاته ونحو ذلك .

والثالثة : تعنى بالسورة القرآنية كوحدة مستقلة ، من حيث الموضوع والهدف والمعنى، ومكانها من النظام القرآني ككل . ومما يسمى به هذا الضرب أحياناً : الوحدة الموضوعية في سورة كذا أو نحوه .

هذه أشهر الطرق تقريباً[١] . ومن الباحثين من قصر بها دون ذلك فذكر وجهين[٢] ، ومنهم من زاد على الثلاثة[٣] .

هذا التفسير بجميع صوره الحالية نشط وانتشر في عصرنا بدءاً من القرن الماضي. وعرفه العلماء ، ومارسه المختصون ، وترقوا في خدمته وإبرازه حتى بلغوا بذلك مبلغاً مرضيّا . على أننا لا نستطيع أن نحصر تاريخه بمفهومه الواسع على هذا العصر ، وإنما قد وُجد دراسات للسابقين تزامنت مع بداية تدوين العلوم ، لم تخل هذه الدراسات من جودة التأصيل في موضوعاتها إلا أنها كانت في إطار عام لا تخضع لمصطلح محدد ، بيد أنّا نستطيع إلحاقها بمفهومنا له اليوم إذا تجاوزنا بعض قوانين الفن ، ولذلك يؤرخ لها بعضهم أنها من بداياته[٤] .

لكن الذي تميزت به الدراسات الحديثة أنها نهضت على أسس وأصول تحدّد هويتها ، وتشكل شخصيتها مبكراً ، بل وتصنف أنواعها فلا يطغى نوع على آخر ، ولا يلتبس بغيره ، تسمى تلك الأسس بالمناهج أو الطرق ، وما زالت تسعى إلى تقييد وتحديد المزيد لتقنين التخصصات ، وتوجيه جهد الباحث ، وحسن استثماره ، وعدم تبديده .

---

(١) وممن يرى هذا التقسيم الدكتور : مصطفى مسلم في كتابه : مباحث في التفسير الموضوعي (ص٢٣). والدكتور : صلاح الخالدي في كتابه : التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق (ص٥٩) .

(٢) مثل الدكتور : عبدالستار فتح الله سعيد في كتابه : المدخل إلى التفسير الموضوعي (ص٢٤) فلم يذكر السورة.

(٣) مثل الدكتور : زيد العيص في كتابه : التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل (ص١١٤) بزيادة : الموضوع في السورة ، والأدوات ، والمادة التفسيرية .

(٤) انظر كتاب : التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي (١٤٨/١-١٤٩) وانظر التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه للدكتور : زياد الدغامين (ص ١٩-٢٠) .

وأمام هذه الغاية فإنا ما نزال نطمع في أن نرقى بمستوى هذه الدراسات ، وإحكام ضوابطها، وسنّ قواعدها ، مسايرة لترقى الزمان وأهله ، وتنزيهاً للدراسات أن يشوبها شيء من العشوائية، ووصولاً إلى صواب الحكم الذي ينأى عن الخطأ بقدر ما ينأى عن العموميات الارتجالية إلى الدقة والخصوصية .

نظرت في عمل بعض المهتمين من الباحثين في هذا المجال(١) فوجدت كلاً منهم قد ضرب بسهم وفير يعدّ لبنة طيبة في هذا البناء ، ولكن السعي إلى الكمال البشري يقتضي منا ألا نقف عند حدّ ، ولا نقصر عملنا على جانب ، وإنما سيبقى هذا العمل جنباً إلى جنب مع البحث والحاجة إلى أن يبلغ من الإحكام ما شاء الله له أن يبلغ . بل إن المراجعة والتصحيح والتعهد ينبغي أن تبقى صفة ملازمة للفنّ .

وانطلاقاً من مبدأ الأولوية فإني لقيت النوع الأول الذي يخدم الموضوع القرآني أكثر تنزلاً على أحوال الناس اليوم ، وأقر بها إلى تلبية رغباتهم ، وأوفاها بمتطلباتهم ، وقضاياهم التي تعرض لهم في حياتهم بجميع مجالاتها ، في حين أن نظيريه الآخرين أكثر ما يهمّان المختصين ومن في حكمهم إلا يسيرا . وعليه فإن العمل على ضبط وتقنين ما يلامس حاجة الناس ، ووضع الإطار اللازم له أحرى وأخلق أن تصرف إليه العناية ، وأن يحظى بالتعهد بالرعاية . بل يحسب ذلك حلقة من حلقات الإصلاح في بنائه ، لا أنه الغاية في هذا السبيل ، وعلى ذلك سأبني وجهة نظري، وأطرح رؤيتي في هذا الميدان فأناقش منهج العمل في هذا النوع من التفسير ، وأضع تصوري غير مستغنٍ عن الاسترشاد بجهود من سبقوني في هذا المجال ، مع تقديري للآراء الشخصية ، والرؤى المنهجية التي قد يفرض وجودها احتمال التعددية في الطرح ، والمعالجة لأي موضوع ، إذا لم يكن في ذلك إخلال بما تواطأ عليه المختصون ، وأجمعوا الرأي فيه.

***منهج البحث في الموضوع القرآني :**

أقول وبالله التوفيق في نأي عن التقليدية : إن معنى كلمة منهج لم يعد غامضاً على الناس بمفهومه العام ، فيضطر الواحد منا إلى الاجتهاد في بيانه وتشريحه ، وتلمس الغرائب والشوارد

---

(١) ومنهم أستاذنا الدكتور : أحمد القاسم بالاشتراك مع شيخه د. أحمد الكومي : في كتاب : التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، وأستاذنا الدكتور : عبدالستار فتح الله سعيد في كتابه السابق . وأستاذنا الدكتور : زاهر الألمعي في كتابه : دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، والدكتور : مصطفى مسلم ، والدكتور: صلاح الخالدي ، وقد تقدم ذكر كتابيهما .

في تحقيق أصله ، ووجوه استعمالاته ، فكم ضاع في أمثال ذلك من الجهد والوقت على الباحث والمطلع، وكم جلب من السآمة والملل !! . ويكفينا القول هنا :

إن المراد به : مجموعة القواعد والأصول التي ينبغي أن يلزمها الباحث في معالجة الموضوع ، ويصح أن يواضعه عليها المختصون ، فلا ينكرون معها شيئاً يؤدي إلى الإخلال ، أو يُلزم بمزيد على الحاجة ، مع الأخذ في الاعتبار ما يقتضيه تعدد المشارب ، واختلاف المدارس .

وعليه فإن نهج البحث في هذا اللون لابد أن يقوم على ثلاث ركائز أساسية هي : الباحث والموضوع المراد بحثه ، والفئة المقصودة بالبحث . هذه الركائز الثلاث بمجموعها تتحكم في سير البحث وسلامته ، واكتمال عناصره ؛ ليحقق الغاية التي من أجلها تمّ بحثه .

وكل واحد من هذه الأسس ينهض بقسط من متطلبات البحث لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر ذلك الأساس على مجموعة من الاعتبارات ، والضوابط المرعية التي تكفل عن طريقها الكفاءة للأول، والصحة والسداد للثاني ، والحاجة والمنفعة للثالث .

فأول هذه الركائز أو "الأسس" : الباحث : كفاءته وقدرته وأحقيته وصوابه ، كل أولئك منوط بمطالب أغلبها ليس وليد اللحظة والساعة أو اليوم والليلة ، وإنما هي مطالب تراكمية لا يدركها إلا بالمداومة والمراس ، والصبر واتساع الأفق ، وحسن الرؤية . هذه المطالب منها ما هو عام لهذا الأمر ولغيره ، ومنها ما هو خاص بهذه القضية ، على أن لزوم تحصيلها قد يتفاوت في نظر الباحثين ، ولكنا ننص على القدر الضروري منها في الجملة .

ومما لاريب فيه أن عمل الباحث صورة عن نفسه ، تتحكم فيه استعداداته العلمية والعقلية ، واتجاهاته العقدية والفكرية ، وولاءاته وميوله ، واتجاهاته ، فإذا لم يبذل النَصَفَه من نفسه لبحثه ، ويغلب جانب العدل والحق على الهوى في كل ما يأتي ويذر، ويلزم الحياد والموضوعية عصفت به تلك النوازع ، وألزمته الشطط ، وأفقدته المصداقية .

ولن يقوى على مقاومة ذلك إلا إذا اجتمعت له تلك المطالب على أحسن تقدير وأتمّه ، ومن أولاها وأهمها ما يلي :

١- أن يخلص لله قصده ، ويصحح للعمل نيته . فإذا جعل الله نصب عينيه ، والعمل الصالح غايته فقمين أن يعان ويُسدّد ، وجدير بعمله أن يجد القبول ويحقق المأمول ومصداق ذلك قوله ﷺ : "**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى** ... الحديث "(١) .

٢- أن يوقر الكتاب ، ويستحضر مهابته ، ويعظم حرمته بلزوم جانب الحذر في تأويل آياته ، وبيان مقاصده ؛ لأن الجرأة قد تطغيه فيقول على الله بغير علم . ولا يركن إلى علمه أو يستعزّ برأيه . وإن كان له وثبات رأي فلا يبرح معها ساحة الجماعة .

ولقد كان من هو خير منّا من كبار الصحابة والتابعين يفرقون ، ويتحرجون من القول في تفسير القرآن مع ما كانوا عليه من العلم والدراية ، توقيراً لكتاب الله ومهابة وإجلالاً .

٣- أن يُحْكِمِ آلة الصنعة ، ويجمع لعمله العدّة ، بتحصيل القدر الكافي من العلوم التي تسعفه لمعالجة موضوعه ، بالمستوى الذي يرقى لمكانة التنزيل ، وتعاطى بيانه ، ومعرفة إشاراته ودلالاته .

والحق أن هذا مطلب عريض ، رصد له أهل العلم قدراً كبيراً من العلوم يرون أنه لا يحق لأحد ترشيح نفسه لتفسير القرآن إلا إذا توفر عليها ، فذكروا علم اللغة والصرف والعربية ، وأصول الدين ، وعلوم القرآن ، والفقه وأصوله ، وعلم الحديث والسنن والآثار ، والسير والتاريخ، والبيان والبلاغة ، وأشعار العرب ونحو ذلك. قالوا : فمن فسّر القرآن بدونها كان مفسّرًا بالرأي المنهي عنه(٢) .

ولكنّي أقول : لو طبقنا هذا الشرط ، والتزمنا بهذا القيد لما كان لأكثر المعاصرين من أمثالي أن يقترب من حياض الكتاب ، أو يحوم حوله ، فما المخرج إذن ؟

نقول : إنه يمكن أن نصنف هذا الشرط إلى شرط الأفضلية ، وشرط العادية .

فشرط الأفضلية يلزم من أراد أن يأخذ برأس الكتاب فيفسره إلى ختامه ، ويضع لنفسه اسماً وتفسيراً إلى جانب الأعلام الذين خاضوا بكفاءة غماره . وأما من قصَرَ عمله على ما دون ذلك فطلب السورة والسورتين القصار ، أو الموضوع الواحد ونحو ذلك فيكفيه شرط العادية ، وأقل ما

---

(١) رواه البخاري في كتاب : بدء الوحي باب : كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (٣/١) رقم : (١) .. رواه مسلم في كتاب : الإمارة باب : قوله ﷺ : إنما الأعمال بالنيات (١٥١٥/٣) رقم : (١٩٠٧) .

(٢) انظر كتاب : البرهان للزركشي (١٥٧/٢) وكتاب : الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لشيخنا الدكتور : محمد أبو شهبة (ص٤٨-٥٨) . وانظر ما قاله السيوطي في الإتقان (٥٩٨/١ وما بعدها).

يصْدق عليه هذا المعنى أن يكون من أهل التخصص ، الذين اطلعوا على كتب التفسير ، وعاشوا معها، وعرفوا طرائقها ، وشدوا شيئاً من معارفها ؛ لنخرج بذلك نفير العامة الذين حركتهم العواطف ، وأغراهم الحماس ، فاقتحموا حمى التنزيل سراعاً ، وقالوا فيه بغير علم ، وهم يحسبون أنهم محسنون . من أمثال بعض الوعاظ ، وخطباء المساجد ، وكتاب المجلات والجرائد ونحوهم ، الذين إذا استشهدوا ببيت من الشعر جعلوا صدره لشاعر ، وعجزه لآخر .

٤- أن يحكّم الشرع فيما يقول ، ويلزم طريق العقل والحق ، ولا يميل مع الهوى أو ما تقتضيه المنافع العاجلة ، أو المؤثرات المحيطة التي قد تضطره إلى الإغماض والممالأة . أو أن تدفعه النّحلة أو العصبية ، أو المذهب إلى العدول بالآيات ، وإمالة معانيها لما يحبّ ويهوى .

٥- أن تعتضد حصيلته العلمية بالخبرة والتجربة في شؤون الحياة ، وأن يكون بصيراً بأحوال الناس ، مستوعباً للحوادث ، بعيد النظر ، عميق الفكر ، ثاقب الرؤية ، يستطيع استخلاص العبر ؛ لكي يضع الأمور في نصابها ، ويعرف العلل لكي يصف دواءها . وعلى قدر تحصيله من هذه الصفات – وإن كان بعضها فطرياً - يكون أثر بحثه ودوام نفعه للناس ، وقدرته على تخطي زمانه.

٦- أن يحسن الأدب مع العلماء الذين سبقوه ، وكل من عاصروه ، فلا يحقر من عمل أحد منهم، أو يغض من قدره ، أو ينال منه بغمز أو لمز أو نحوه ، ولو كان مخالفاً له في الرأي . بل يلتمس العذر لمن قصّر منهم ، ويدعو لهم ، وأن يرفع شعار التواضع ، وأن يقدم بين يدي عمله مع تقرير الاجتهاد فيه احتمال التعرض للنقص والإخلال الذي يلازم الإنسان في غالب الأحوال .

٧- أن يكون ملمّا بطرائق البحث العلمي ، عارفاً بأصوله ، بصيراً بخطواته . قد أنضجته الخبرة والممارسة ، وذلك بوجه عام . وبوجه خاص ينبغي أن يكون متقناً لقواعد التفسير، عاملاً بآداب المفسّر ، خبيراً بكيفية التعامل مع النص القرآني ، من حيث معرفة العام والخاص ، والمجمل والمبيّن ، والمنطوق والمفهوم ، ودلالة السياق ، وفحوى الآية، وإشارات النص ودلالاته ، لا يقف عند ظاهره وحسب ، بل يستخلص المعاني الثانية للآية التي غالباً ما تنطوي على كثير من وجوه التشريع ، ومقاصد التنزيل .

٨- أن يكون عالماً بكتب التفسير ، عارفاً مصادره ، متابعاً لجديده ، قادراً على التمييز بين أنواعه ، مطلعاً على مناهج المفسرين ، عليماً بتوجهاتهم ليستطيع أن يخدم بحثه ، وينتفع بالجوانب التي برع فيها كل منهم ، ويتوقى الوقوع فيما أخذ عليهم .

٩- أن يتزود من الثقافة المعاصرة ، والعلوم الحديثة بما يكفيه لفهم أبعاد الخطاب القرآني، وجوانبه المتعددة ، المتصلة بكثير من المقررات الإنسانية ، والثقافات البشرية ، والأبحاث العلمية التجريبية(١) . ولا يقصر همه على العلم الشرعي وحسب ؛ لأن القرآن لم يهمل تلك المعارف وإنما يتعامل معها على أنها من مقومات الحياة ، وضرورات الاجتماع ، وأسباب العمران . وله في ميادين الاقتصاد ، والسياسة، والتاريخ ، والحضارة ، وعلم النفس ، وأصول الاجتماع ، وطرائق المعاش سبق عظيم، أدركه العقلاء والمنصفون من كل أمة . فلا يجمل بالباحث أن يكون غفلاً من ذلك فيعيش بمعزل عن معرفة تلك الآفاق الثقافية ، ومعطياتها العلمية فيغمط القرآن حقه ، ويبخس الأمة قسطاً من موروثها التشريعي ، والحضاري العظيم .

١٠- أخيراً ملاك ذلك كله أن يؤتى الموهبة ، وهي منحة ربانية ، ويسميها بعض الباحثين علماً ، وما أراها كذلك ؛ لأنها لا تكتسب بالطلب ، ولا يظفر بها كل ساعي ، وإنما هي ملكة يكتبها الله لمن شاء من عباده ، إذا أخلص المرء أسبابها ، وأعظم تلك الأسباب : **التقوى** وتعني أمرين :

الأول : داخلي : وهو مخافة الله ، ومراقبته في السرّ والعلن . **والثاني** : خارجي : وهو الاستقامة على الدين ، وسلوك الصراط المستقيم ، مع ما يصاحبها من الورع والزهد ، والإخلاص ، والصدق(٢) .

وهذا مما يشهد له قوله تعالى : M L M N O P Q R S T L

سورة الأنفال (٢٩) .

---

(١) انظر كتاب التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق للدكتور : صلاح الخالدي (ص٩٢) .

(٢) انظر الإسرائيليات للدكتور : أبو شهبة (ص٥٤) .

أي : فصلاً بين الحق والباطل ، فمن اتقى الله كما أراد الله منه وفق لمعرفة الحق من الباطل[1] .

وكلما كان المرء أشد وقاراً لله ، وأكثر خشية كان حرياً أن تحلّ البركة في عمله وجهده ، ورزق في عمله التوفيق والقبول . نسأل الله أن نكون ممن تفضل عليهم بذلك .

تلك هي أبرز ما ينبغي أن يجتمع من المطالب للباحث المتصدر لشيء من آي الكتاب العزيز، لا أزعم اختصاصها بما نحن بسبيله من لون التفسير الموضوعي ، وإنما هي لكل من اشتغل بالتفسير، بما في ذلك طالب الموضوع القرآني ؛ وإنما نظمتها هنا لدخول هذا اللون دخولاً مباشراً في مفهوم التفسير عموماً ، وإذن هي لا تنفك مطلوبة على الدوام لصاحبه .

الركيزة الثانية "أو الأساس الثاني" : موضوع البحث :

مع تعدد أنواع التفسير الموضوعي ، واختلاف ألوانه أياً كان ذلك ، عند من أقلّ في تعدادها من الباحثين أو أكثر فإن أقربها مساساً بحاجات الناس ، وأوسعها شمولاً لجوانب الحياة ، وأكثرها استيعاباً لجديد الحوادث ، وطوارئ الأيام هو : الموضوع القرآني . فلا تكاد تستجد قضية ، أو تبرز ظاهرة ، أو تنجم حالة لها تعلق بمصالح العباد ، أو قيام العمران وجوداً أو عدما إلا لها في القرآن أصل ، ولتدبيرها نظام ، وللتعامل معها حلّ ومخرج . لكن درجة هذا الحضور في آي الكتاب من تلك الأمور تتفاوت كثرة وقلة ، وصراحة وضمناً ، وقرباً وبعداً ، يدركه الذين يستنبطونه ، وهم الذين ينشرونه . وإذن فإن ما كان شأنه من الخطر كذلك في حياة العباد ، وصلاح العمران لزم أن يكون حظه من التنظيم كبيراً ، ونصيبه من القانون مستوعباً دقيقاً؛ لنضمن تنزّله على جميع مفردات الحوادث ، واستغراقه لأكبر عدد من الأحوال ؛ لتتحقق بذلك غاية التنزيل ، وتصيب رحمة الرسالة مواقعها من العالمين .

على أني أقدم العذر بين يدي هذه العجالة من أنها قد تضيق عن كل ما ينبغي أن يحاط الموضوع به من القواعد والضوابط ، لكني أنبه إلى ما لا غنى للبحث عنه ، ولا عذر للباحث بإهماله وتركه . وهذه المرحلة من العمل يمكن أن نصنفها إلى مرحلتين :

الأولى : مرحلة الاختيار والجمع والإعداد . **والثانية** : مرحلة التصنيف والكتابة.

---

(١) انظر تفسير القرطبي (٣٩٦/٧) ، وتفسير ابن كثير (٣٠٢/١) .

المرحلة الأولى : مرحلة الاختيار والجمع والإعداد :

١- إن مسألة اختيار الموضوع تعد من القضايا الحاسمة في أصالة البحث وجودته ، ومدى حاجة الناس إليه ، وتحقيق أهدافه . ولكي نضمن الوصول إلى ذلك ينبغي أن ينبع الاختيار من الواقع المعاصر(١) المتصل بحياة الناس اتصالاً مباشراً . فينظر في الموضوع الذي يدور في أوساطهم ، ويشغل تفكيرهم ، وتكثر عنه تساؤلاتهم ، ويكون مما يهم الرأي العام سواء على الساحة الداخلية أم الخارجية ، بحيث يجد الباحث نفسه محمولاً على بيانه ، مدفوعاً إليه ، لاقتضاء الضرورة الملحة ؛ لأنه إذا كان كذلك كانت نفسه أطوع لبحثه ، وأصدق لخدمته ، وأشد مسارعة إلى إنجازه . أما إذا لم يكن من الأهمية بتلك الكفاية فإن ذلك يؤدي إلى تكلف استحضاره ، والمبالغة في تصوره ، والتعمّل في بحثه ، وحينئذ يكون بعيداً عن الموضوعية ، لأن الواقع لا يسنده ، وسيظل طرحه هزيلاً ، مفتقداً للمصداقية في أهدافه ونتائجه .

فالمعنى أن البحث هو الذي يسيّر الباحث ، ويحركه إليه لا أنه العكس ، وكلما كان الموضوع كذلك كان شعور الباحث بالمسؤولية نحوه أكبر .

فإذا كثرت أمامه الموضوعات المحتاجة إلى الدراسة قدم أولاها ، وأشدها ضرورة ، فإن استوت في ذلك قدم ما يغلب على ظنه أنه أقدر على خدمته ، من حيث فهمه وقربه إلى نفسه ، وأدنى إلى حصيلته العلمية .

٢- إذا استقر اختياره ، وحدّد موضوعه فعليه بجمع الدراسات السابقة فيه ، والمتعلقة به ما أمكنه ذلك ، والنظر فيها ، وتقليبها بين يديه ، وحيئنذ لن تخلو من إحدى حالات ثلاث:

الحالة الأولى : إما أن تكون نصاً في موضوعه بعضها أو أحدها ، وإذن فإن عليه أن يتأملها، إن كانت قد استوفت من البحث حقه ، واستوعبت أطرافه ، وأحاطت بجوانبه وتبين ألا جديد له عنده فليعدل عن هذا الموضوع(٢) ، ولا يبدد فيه جهده ، ويُضِع وقته ، ويثقل المكتبة بأمثاله ، لأنه قد كُفى مؤونته .

---

(١) انظر كتاب : التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه للدكتور : زياد الدغامين (ص٦٧) .

(٢) انظر كتاب : التفسير الموضوعي للدكتور : صلاح الخالدي (ص٧١) .

الحالة الثانية : أن تكون قد تناولت الموضوع ولكنها أخذت منه جوانب ، وتركت أخرى ، أو لم تعطه من التتبع نصيبه بطريقة علمية ومنهجية صحيحة ، أو استجدّ من أمره بعدها شيء فليرصد هذه الجوانب ، ويركّز على إتمام تلك النواقص، ويضيف ما يراه مناسباً عليها ، مع أخذه لما توصلت إليه من الحقائق والنتائج في الاعتبار ؛ لأنها لا شك ستغطي مرحلة من مراحله ربما تكون هي إليها أقرب .

الحالة الثالثة : أن يكون الموضوع بكراً لم يطرق من قبل ، ولم يكتب فيه شيء ذو بال فليستعن بالله وليفرغ له ، ويمحضه العناية . وليستشعر المسؤولية التي تصدّر لها وحده ، فيوفى الموضوع حقه ، ويلبى للمجتمع حاجته ، ويعمر المكتبة الإسلامية بمثله ، فإنه إن فعل ذلك فقد أراح من أتى بعده ، واستحق الأجر والمثوبة من الله ، وصالح الدعاء من الناس .

٣- أن يكون هذا الموضوع مما له حضور بيّن في القرآن الكريم ، بحيث يتحقق رأي القرآن فيه ، ويصدر عنه بتشريع واضح ، ولو كانت آياته يسيرة ؛ فإن مبنى القرآن على الكليات أكثر من الجزئيات ، ومعتمده الإيجاز دون الإطناب ، والآية منه والآيتان قاعدة يستضاء بها لميدان رحيب . على ألا يؤدّي ذلك إلى تكلف الدلالة ، والعدول بالآية إلى غير ما جاءت له ، أو أن يحمّلها من المعنى أكثر أو أبعد مما تحتمل . أو يتجاهل السياق القرآني الذي غالباً ما تسير المعاني في ركابه . فإن تجاوز إلى شيء من ذلك لم يسلم له الشهود ، وأساء في حق الكتاب وظلم .

٤- أن يجمع الآيات الواردة في القرآن والمتعلقة بموضوعه ، الصريحة منها ذات المعنى الظاهر والدلالة المباشرة ، وذات المعنى الضمني التي انطوت على دلالات وإشارات تحتاج إلى أن يتوصل إليها بطريق الاستنباط ، ولا يهمل شيئاً منها ؛ لأنها قد تعطى من الدلالة على موضوعه صنو ما يعطيه الصنف الأول الظاهر كثرة وقوة .

٥- أن يستعين على حصر النصوص ، وجمع الآيات ذات الموضوع المشترك بما يأتي :

أ-حفظه للقرآن إن كان ممن قد منّ الله عليه بحفظه ، وتقييد الآيات المتعلقة بالبحث في مذكرة له حين يتلو حزبه اليومي ، ولعلّ هذا أسلم من الاسترسال في التلاوة طويلاً فقد تدركه السآمة فيقلّ تركيزه ، أو يفوته مع العجلة شيء . وإن لم يكن حافظاً استعان على ذلك بالمصحف ، ولو اعتمده في الحالين لكان خيراً له وأشد توثيقا .

ب-الرجوع إلى المعاجم التي اعتنت بالمفردة القرآنية فشرحتها مقرونة بمشتقاتها ككتاب : المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى سنة (٥٠٢هـ) . وكتاب : معجم ألفاظ القرآن الكريم . الذي صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وأعدّه جماعة من كبار العلماء .

جـ- المعاجم التي فهرست للفظة القرآنية ، فجمعت الآيات التي وردت فيها تلك الكلمة في مكان واحد تحت جذرها الصرفي ، مع ذكر أرقامها ونسبتها إلى سورها ، مثل : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي . وهو من أشهر المعاجم في بابه ، وأكثرها انتشاراً لدى طلاب العلم ، وأجلها نفعاً ، وأحسنها نظاما . ومعجم آخر اتخذ سابقه أساساً له ، فسار على نهجه ، وأتمّ عمله . ولكنه خاصّ بذكر الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، فسرد آياتها في موضع واحد ، مرقمة منسوبة إلى أرقام سورها[1] ويسمى : معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم تكملة المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضعه : الدكتور : إسماعيل أحمد عمايرة والدكتور : عبدالحميد مصطفى السيد.

د-معجم تفصيل آيات القرآن الحكيم . وقد صنّفه صاحبه على الأبواب ، وجعل تحت كل باب عناوين ، تجمع تحتها ا لآيات الواردة في موضوع واحد بأرقامها وأرقام سورها . وضعه بالفرنسية : جول لابوم ، ويليه المستدرك لإدوار مونتيه . ونقلهما إلى العربية : محمد فؤاد عبدالباقي .

هذه المعاجم ونظائرها تعين الباحث على حصر الآيات ذات الألفاظ الواحدة ، والموضوعات المتشابهة ليدرسها مجتمعة ، ويعرف العلاقة بينها . وقد يستفيد مما هو أعم منها من المعاجم اللغوية التي لم تتقيد بذكر آيات القرآن ولكنها كثيراً ما تستشهد بها في بيان مفرداتها . على أن الباحث في المصطلح القرآني أشد إلى الصنفين احتياجاً من الباحث في الموضوع القرآني لأن ذلك ألصق بطبيعة موضوعه . وأما طريقة الاستفادة من هذه المعاجم فهي سهلة وميسورة ، لا تخفى على الباحثين ، منها ما بنى ترتيبه على أوائل أصول الكلمات ، ومنها ما بنى على أواخرها . ومن أشكل عليه شيء من ذلك فسيجد في مقدمة كل منها على الأغلب بياناً لطريقة عمله ، وكيفية ترتيبه .

---

(١) انظر مقدمة كتاب : معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم (ص-م١٠) .

٦- إذا نظر في القرآن الكريم ، أو في المعاجم المذكورة فعليه ألا يقف عند حدود اللفظ اللغوي الحرفي لموضوعه ، وإنما يتوسع معه باتساع معناه فإضافة إلى تتبّع صيغه ومشتقاته عليه أن يجمع وجوهه ومرادفاته ، ويؤلف بين نظائره ؛ فإن للمعنى جوانب ، وللدلالة وجوهاً لا تكتمل صورتها إلا باكتمال تلك الأطراف جميعا ، لأن بعضها يأخذ بأعناق بعض ، فإذا كان بحثه متعلق بالمال فإن معناه يلتقى بلفظ البرّ ، والمعروف ، والفضل ، والخير ، والقرض ، والدَّين ، والصدقات .... وهكذا . ومن خير ما يعينه على ذلك ، ويختصر جهده كتب الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، فتلك صناعتها مثل كتاب : الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخي المتوفى سنة (١٥٠هـ) ، وكتاب : الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله ، العزيز لأبي عبدالله الحسين ابن محمد الدامغاني المتوفى سنة (٤٧٨هـ) . وكتاب : نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ) على أن هذه الكتب قد تتبع الدقة في تطبيق معنى المفردة على مفهوم السياق في الآية فربما ذكرت من المعاني ما لا يستطيع ضمه إلى موضوعه ، أو أسقطت بسبب حرفية التأويل ما هو من متعلقاته ، ولكن فضيلتها أنها تجمع تلك المعاني في مكان واحد ثم هو يقدر العلاقة بينها وبين مراده ، فيأخذ منها ما يتصل ببحثه ، ويزيد عليها ما يراه كذلك .

٧- إذا اجتمعت الآيات بين يديه فعليه أن يحاول ترتيب أزمانها تاريخياً وتسلسل نزولها[(١)] ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وفي كتب التفسير ، وكتب أسباب النزول ، وكتب السيرة ما يعينه على ذلك ؛ لأن هذه الخطوة تتعلق بها معرفة تدرج التشريع ، والمكي والمدني، وأسباب النزول ، وظروف المنزّل ، والناسخ والمنسوخ ، وترتيب الحوادث في السيرة، وتاريخ الدعوة ومراحلها . وهو إن لم يحتج إلى هذه كلها فلن يستغنى عن بعضها .

---

(١) انظر المدخل إلى التفسير الموضوعي للدكتور : عبدالستار فتح الله سعيد (ص٥٦-٦٦) ، وانظر كتاب : مباحث في التفسير الموضوعي للدكتور : مصطفى مسلم (ص٣٧ وما بعدها) .

٨- بعدئذٍ يطلع على ما قاله المفسرون في تأويلها ، ويوسع نظرته بحيث تشمل كتب التفسير بالمأثور ، وكتب التفسير بالرأي ، القديم منها والجديد المعاصر، ويعتمد الموثوق منها . ولا يقتصر على كتب التفاسير الكلية للقرآن الكريم بل يطلع على ما كتب عن موضوعه بشكل مستقل ، فإذا كان موضوعه مثلاً عن الربا في القرآن ، أو عن المثل ، أو عن الصبر ، أو عن الجهاد ، أو نحو ذلك فلينظر إلى جهود من سبقه إليها فلينتفع بها . ويُعرف ذلك عن طريق الاطلاع على فهارس المكتبات ، وعناوين المؤلفات ، وربما أسعفته التقنيات الحديثة بما لا يتوقعه من المدد .

٩- ويبدأ مع الخطوة السابقة مرحلة التدوين ، وهي الكتابة لما يصطفيه منها ، والتعليق عليه في بطاقات ، أو أوراق خارجية بما يراه ، ويتوصل إليه من دلالات ، واستنباطات ، ونتائج وعبر ، مراعياً في ذلك الربط بينها وبين مقتضيات عصره . وهنا تكمن مهارة الباحث في مدى القدرة على تنزيل تلك المكتسبات ، والقيم التشريعية على أحوال أهل زمانه ، والاستفادة منها في الحياة الحاضرة ، ومراعاة الاختلاف والترقى في أحوال الزمان ، وظروف المكان ، وربما احتاج ذلك إلى ضرب من الجرأة ، والشجاعة الأدبية في استخلاص رأي ، أو الوصول إلى نتيجة ، على أن يكون ذلك في محيط النصوص وظلال الدلالة .

بهذا العمل تكتمل لديه صورة موضوعه ، ويتجلّى معناه في ذهنه ، وتتظامّ لديه أطرافه ، وتستبين أهدافه . وهنا ينتقل إلى المرحلة التالية وهي المرحلة الثانية التي ذكرنا ...

مرحلة التصنيف والكتابة :

ها قد اجتمعت المادة العلمية المكونة لمفردات بحثه ، والجامعة لعناصره بين يديه ، وأصبح من السهل عليه أن ينظر فيها نظرة كلية متوازنة ، بحيث يستطيع من خلالها أن يتفحص أجزاء بحثه ، ويعرف أصوله وفصوله التي تشكل الهيكل التنظيمي لمراحل العمل فيه ، على أن من الطبيعي إذا انتهى إلى هذه الغاية التي أتاحها له اجتماع أوراقه ، وإرجاع البصر فيها ، وتدقيق النظر أن يغيّر بعض مقرراته السابقة عن الموضوع من حيث التنظيم ، والتبويب ، وصياغة العناوين ، والتقديم والتأخير ، ولربما شمل هذا التعديل عنوان البحث فأخضعه لشيء من الإصلاح كالحذف أو الزيادة ، أو البيان أو نحو ذلك . وهذا التصرّف لا ضير فيه ؛ بل هو أمر حسن ما رأى ذلك في مصلحة بحثه ، فكلما كانت المطابقة بين العنوان أيّ عنوان فيه وبين ما

تحته تامّة ، ورؤوس المسائل جامعة مانعة كان ذلك أصح وأصدق ، وأوضح وأدق . وتلك الغاية التي يسعى من أجلها كل باحث ، وترتجى من وراء أي دراسة . ومن هنا يخلص إلى تنفيذ خطوات هذه المرحلة وهي كالآتي :

١- وضع خطة بينة الأجزاء ، واضحة المعالم ، سليمة التركيب ، خالية من التكرار ؛ بريئة من النقص . أي أن تكون جامعة للعناصر المنهجية للبحث العلمي الرصين . بحيث يبتعد عن الغموض ، ويلتزم التدرّج ، ويراعى التناسق والتكامل بين الأبواب والفصول والفقرات . وأن تكون من الاستيعاب والإئتلاف بحيث يهدى بعض أجزائها إلى بعض .

٢- أن يستقرّ على عنوان واضح للموضوع ليتحرك في محيطه ، ويسير في ضوءه، وينتهي عند حدوده . وغالباً ما يتحكم في اسم الموضوع أمران :

الأول : إشارات النص القرآني ، وإيحاءاته ودلالاته .

الثاني : محور عمل الباحث وخلاصته .

وقد يتسع مسمى الموضوع باتساع العناصر المؤثرة في تركيبة بحثه(١) . وما دامت الآيات هي العنصر الرئيس في الموضوع ، وعليها تقوم الدراسة فمن الطبيعي أن يُنسب إلى القرآن الكريم كأن يقال : "منهج القرآن الكريم في رعاية اليتامى" أو يقال : "العدل في القرآن الكريم " أو نحو ذلك .

٣- أن يوفى كل عنصر من البحث حقه ، ويستكمل مادته ، وأن يتعامل معه كما لو كان سؤالاً موجّها إليه لا يزول إلا باستيفاء الإجابة عليه . والأجدر ألا ينتقل إلى جزء من أجزائه ، إلا قد أحكم الذي قبله ؛ لأن اللاحق مبني على السابق في الغالب ، بهذا يضمن التسلسل المنطقي ، والموضوعي للأفكار التي يسوقها ، والمعلومات التي يسجلها.

٤- إذا شرع في الصياغة فعليه أن يعتني بأسلوبه . والأسلوب هو الآلة التي تحمل عليها المعاني ، فإذا كان سليماً صحيحاً وصلت المعاني في هيئاتها المحمودة ، وكيفياتها

---

(١) انظر التفسير الموضوعي للدكتور : زياد الدغامين (ص٨٦) .

المقصودة ، وإن كان سقيماً ركيكاً أضرّ ذلك بالمعنى ، وهضمه حقه ، ولو كان سامياً نبيلاً .

وشرائط الأسلوب الحسن عند أهل العربية كثيرة ، ولكني أوجز شيئاً منها :

فعليه أن يراعي الوضوح ، والبعد عن التعقيد ، وأن يتعالى عن الابتذال ، وأن يجمع فيه بين الأصالة والمعاصرة . فلا يغرق في طرائق المتقدمين التي غالباً ما تحتاج إلى الحواشي والشروح، ولا يمعن في أساليب المحدثين التي غلبت عليها العامية ، والدخيل من المترجمات. وإنما يلزم السَّنن الأبين ، الذي يوصل إلى المعنى من أيسر طريق وأحسنه ، وأكرم لفظ وأبينه . وأن يطرزه بالشواهد ، ويصدقه بالأمثال ما دعت الحاجة إلى ذلك ، في غير بُعد ولا تكلف .

والحق أن جودة الأسلوب ، وطلاوة العبارة لا تتوفر للمرء في الزمن اليسير ، وإنما تحتاج هذه الملكة إلى التربية زماناً على كتب العربية وطرائقها . وأجل الكتب في ذلك نفعاً ، وأعلاها قدراً ، وأحسنها نظاماً ، وأبلغها بياناً كتاب الله الكريم ، فهو معدن الفصحى ، ورأس العربية ، فليدم النظر فيه ، ثم في صحيح السنة النبوية ، ثم في كتب الأدب ، ودواوين الشعر وهكذا .

فإذا راض الإنسان عليها لسانه استقامت عبارته ، وحسن منطقه ، على أن لسلامة الفطرة من ذلك قدر لا يخفى ، وأثر لا يجهل .

٥- تفسير الآيات موضوع الشاهد تفسيراً جلياً ، بناء على ما اصطفاه من أقوال المفسرين وجمع في بطاقاته ، وأوراقه حين الاطلاع والقراءة ، مع ربط معانيها بمقاصد بحثه ، ثم ينزلها على أحوال عصره تنزيلاً أدنى إلى الواقعية والموضوعية ، بعيداً عن الإسراف في المثالية التي تيئس الناس منها ، مع بيان هداياتها ، وتوجيهاتها ، والتنويه بسماحة وحكمة تشريعاتها ؛ لترغيب الناس فيها ، وجذبهم إليها .

٦- ليس على صاحب الموضوع القرآني كبير عمل في بيان معاني الآيات ، فالأولى أن تكون أمهات كتب التفسير قد كفته ذلك برجوعه إليها ، والأخذ عنها . ولكن الجديد عنده أنه جمع بين المتفرقات التي تباعدت أماكنها ، وتفرقت معانيها في التفسير التحليلي، وتجاورت مرتبة في مكان واحد بين يديه . وحينئذٍ جل عمله يتلخص في أمرين :

الأول : كشف ما خفى بينها من النسب . فإن العلاقة بينها ليست من الجلاء بحيث يدركها حال اجتماعها كل قارئ ، بل يبقى مع ذلك التجاور شيء من الغموض ، وقد يبدو التعارض ،

وربما التكرار ، فعليه بيان المعاني الغامضة ، ودرء التعارض ، بإظهار المقاصد ، والدلالات الخافية ، وحلّ التكرار بذكر أسبابه وفوائده .

الأمر الثاني : أن يطوى المسافة بين زمانها وزمانه ثم يقارن الأحداث ، ويبين الأشباه ، ويبحث عن العلل ، ثم يخلص إلى الأحكام والنتائج . ويبين أن هذه الآيات ما نزلت إلا لتبقى ، ولا فرضت تشريعاتها إلا لتدوم أياً كان حال المخاطب ، وأيان كان زمانه ومكانه .

وإذا كان مبناها على تحقيق مصالح العباد ، وجلب سعادة الإنسان فإن الإنسان هو الإنسان لا يمكن أن يخرج في تصرفاته عن حدودها بحيث يندّ عنها في شيء من تصرّفاته فلا تستوعبه ، كلا .

٧- إذا كانت طبيعة بحثه تقتضي التعرّض لشيء من المسائل العلمية ، والمكتشفات والنظريات الحديثة فعليه أن يتئد في ربطها بآي القرآن ولا يعجل ؛ فإن كثيراً منها مازالت قيد البحث والنظر والتحرّي ، وربما فاجأته التجارب المستمرة بخلاف ما قرره واعتقده من تغيّر بعض المفاهيم ، وتجدد الرؤى ، فبضعها لم يصل عندنا إلى حدّ الحقائق والمسلمات ، وإنما هي استنتاجات مبناها غلبة الظن واللزومية والسببية ، ولم تكتسب صفة اليقين المطلق ، خاصةً ونحن نعلم أن دور العلماء المسلمين في تقريرها ما يزال محدوداً ، إن لم يكن في بعضها معدوماً . والذين قرّروها وإن كانوا على درجة عالية من العلم والعقل والحكمة لكنهم يفتقدون قطعاً صفة العدالة التي هي عندنا شرط أساس في قبول الأخبار . فلا يلصقن أحد بالقرآن من الأخبار لم يتأكد لنا صدقه ؛ لئلا يقع ويوقع الناس معه في الحرج ، ويكون سبباً في رمي القرآن بالتهم ، ويسيء إلى كتاب الله من حيث قدّر الإحسان.

٨- أن يوثق مادته ، ويتحرى الأمانة العلمية فينسب الأقوال إلى أصحابها ، والأفكار إلى مصادرها ، ويورد الآيات برسمها في المصحف حيث أصبح ذلك ممكناً ، مع ذكر أرقامها وسورها ، ويخرج أحاديثه ، ويعتمد المقبول منها في شواهده ، ويعرّف بأعلامه ، ويضبط مشكله ، ويشرح غريبه ، ويعتنى بعلامات الترقيم التي تعين على فهم كلامه ، وسائر ما تقتضيه طرق البحث العلمي المنهجي الرصين .

٩- أن يصدر بحثه بمقدمة تكون بمثابة النافذة على محتواه ، فيوجز فيها فكرته ، ويبين أهميته ، ويرسم خطته . ثم يختمه بجملة من أهم النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه ، والتوصيات التي يقترحها بناء على رؤيته .

١٠- أن يرصد في آخره المصادر التي اعتمد في البحث عليها ، والمراجع التي رجع إليها منسوبة إلى أصحابها ، مع بيان معلومات الطباعة ، والنشر كاملة .

١١- أن يذيله بفهرس مفصل يبين أجزاءه ومفرداته ، وأماكنها من الصفحات ؛ ليسهل الرجوع إليها .

١٢- أن يخرجه في ثوب فنّي قشيب ، فكما جاد عليه بجهده وعلمه ووقته ، فليجد عليه بماله وعنايته ، لأن جمال المظهر جزء من كمال المخبر ، دون مغالاة في قيم عناصره وجرمه ؛ ليبقى ثمنه في متناول الناس .

الركيزة الثالثة "أو الأساس الثالث" : الفئة المستهدفة بالبحث :

لا مرية أن لكل لون من ألوان التفسير الموضوعي قيمته من حيث مادته ، ومن حيث الحاجة إليه ، سواء كان المستفيد منه أغلبهم من أهل الاختصاص والمهتمين بالدراسات القرآنية ، أم غيرهم من سائر المتلقين . فكل لون منها يقوم بقسط من البيان في جانب التفسير له من الكمال والجمال في بناءه ، والنوع والطعم في تذوقه ما لا نجده في غيره من الألوان مجتمعة ؛ وذلك لميزة الاستقلالية ، والانفراد والخصوص في بابه التي من مسلماتها تكريس منهج العمق، والاستيعاب ، والأصالة في موضوعه وطرحه . تلك سمة في جميع الألوان ، ولكنا إذا أخذنا كل معيار من معايير التفاضل على حدة ثم عرضنا عليه تلك الألوان لبدا لنا التفاوت بين أقدارها جليا. ذلك أن أدقّ هذه المعايير قياساً ، وأصدقها نتيجة ما كشف لنا عن حجم الانتفاع ، وترجم عن قدر الحاجة ، ولن يتحقق ذلك على صورته الحسنى ، وحدّه الأعلى لأي لون غير موضوعنا "الموضوع القرآني" فما السبب في تقدمه هنا وتميزه عن غيره ؟

إن السبب هو الفئة المستهدفة بالبحث (أو البيئة) . هي المعيار الذي يبرز لموضوعنا فضله وأولويته ، ومدى الحاجة إليه . ذلك أن القرآن الكريم منهاج حياة شامل متكامل ، جاءت قواعده وأحكامه لتستوعب كل واقع ، وتنتظم كل طارئ ، لا نقول بالاسم والنصّ ، ولكن بالحدود والعلامات والضوابط . وحياة الناس على تجدد الزمان ، فيها الجديد والمثير والغريب والنادر، فإذا لم نُحسن ردّ كل منها إلى أصله في التنزيل ، ونحكِم إدراجه تحت قاعدته العامة فقد قصّرنا

بآي الكتاب عن غايته ، وبخسناه دلالته ، وحاشاه أن يكون هو كذلك .تعال بنا يا طالب الموضوع القرآني ، لأريك بعض ما يدرأ عنك ذلك فنقيّد شيئاً هنا من أصوله لعلها تنبئك عن فصوله .

١- إن تفسير الموضوع القرآني ضرب من الطبابة الاجتماعية في أيّ من نواحيها، وشرط وصف الدواء أن يُعرف الداء . والمفسّر لهذا اللون من مجتمعه بمنزلة الطبيب من العليل أمانة ورحمة وحِذقا . فعلى الباحث أن يمسّ بحسّه المهني ، ورصيده العلمي ، وعهده الشرعي مواطن الحاجة من الناس ، فيلمسها برفق ورحمة ، وأمانة وحكمة، فيقدّر أحكامها على أحوالهم ومقتضى معاشهم تقديراً .

٢- الناس متباينون في مستوياتهم ، متفاوتون في مداركهم ، مختلفون في مشاربهم ، وما يلائم فئة قد لا يلائم أخرى ، فعليه أن يكون خطابه مشاكلاً لجميع أحوالهم ، بحيث يصيب كل منهم حظه من البلاغ ، ولا يكون ذلك إلا بمراعاة تفاوت القدرات ، واختلاف الرغبات ، وتباين الحاجات ، ومخاطبة كل فئة بلسانها في كل مراحله بحثه، لئلا يعلو على أفهامهم ؛ أو يسفّ عن أقدارهم فينكرونه ولا يقبلونه .

٣- أن يضمّن كلامه شيئاً من أساليب التشويق والإثارة ، وتحريك النفوس طواعية إليه بما عهد عندهم من الرغائب ، وأن يحلى أطرافه بضروب من الأمثال والحكم والقصص والأخبار ، وأن يسوق لهم المبشرات الجالبة للرضا والتفاؤل ، مجتنباً الإكثار من صيغ التوجيه المباشر ، كالأمر والنهي ، أو الردع والزجر التي تفضي بهم إلى السأم والكلالة ، والقنوط والتشاؤم .

٤- أن يكون الباحث مخالطاً للناس مطلعاً على أحوالهم ، عارفاً بهمومهم ، والقضايا التي تشغلهم ، حتى إذا عالج شيئاً من ذلك عالجه عن بصر ودراية وقرب ، معالجة الواحد منهم ، المشارك لهم ، الذي يناله ما ينالهم من خير وشر ، ونفع ، وضر ؛ لأن آفة كثير من الدراسات أنها لا تعيش الواقع ، ولا تحيا حياة الناس ، ولا تحل بساحتهم ، بل تبقى في أفق عال من التصور والمثالية ، وتمنّى الحياة الفاضلة . والناس إذا لم يجدوا أنفسهم حضوراً بقوة في قلب القضية التي يناقشها الباحث لم يحفلوا بها ، ولم يلتفتوا إليها ؛ لأنها لا تعبّر عنهم ، ولا تعيش همومهم .

٥-للمرأة ما للرجل من الهموم والقضايا ، والحضور والتأثير في جميع شؤون الحياة ، وربما تزيد عليه في كثير من نواحيها . فينبغي أن تُعطى من الحق ما يليق بمكانتها ،

ويرقى إلى مستوى مسؤولياتها ، وأن يُقسط لها الباحثون في دراساتهم من حيث الخطاب والطرح والمعالجة . سواء كان ذلك عن طريق البحوث المستقلة ، والخاصة بشؤونها ، أم بإشراكها في كل ما يتعرضون له من القضايا والموضوعات ، لأن واقع المرأة لا يمكن أن يكون بمعزل عن شيء من ذلك . وليعتبروا بالقرآن الكريم كيف محضها قدراً كبيراً من آياته، وتوجّه إليها في كثير من خطاباته . بل سمّى بها وأفرد لها سوراً مستقلة تدل على رفعة قدرها ، واحترامه لمكانتها ، وتشهد بقوة أثرها في الحياة ، وعظم نصيبها من التشريع ، ومقولة : إن المرأة نصف المجتمع ، وتقوم على نصفه الآخر بالتربية والرعاية مقولة حقّ وصدق .

٦- ينبغي ألا تغيب الطفولة عن ساحة البحث والمناقشة ، ولعلّ الأولى في حقها أن تفرد بدراسات مستقلة ، خاصة بمراحل الطفولة ، بحيث تصاغ حقائق القرآن في قوالب مشوقة، ومحببة إليهم ، تناسب مداركهم ، وتتفق مع متطلباتهم ، ومن أكثر الموضوعات استمالة لهم ، وتأثيراً عليهم ، وهم أشد كلفاً بها من غيرها قصص القرآن عموماً ، وقصص الأنبياء خصوصاً ، عليهم الصلاة والسلام جميعاً .

٧- خلاصة الأمر : نستطيع القول : إن الوسط الثقافي ، والاجتماعي ، والاقتصادي، والسياسي ، أمور كلها مؤثرة في النتاج الفكري تأثيراً مباشراً . وأن جمهور هذه الشرائح على اختلافهم هم الذين يتحكمون في طريقة المفسر ، وكيفية طرحه ، ومعالجته لأي موضوع إذا أراد أن يصل إليهم جميعاً .

ولعل من الأليق هنا أن نضرب الأمثال ببعض القضايا المعاصرة ، التي تصلح أن تكون مادة لهذا اللون من التفسير ، ولها تعلق مباشر بحياة الناس إذ ظلت تشغل الفكر العام وقتاً طويلاً ، بل مازال بعضها قضية الساعة ؛ لكثرة انشغالهم بها ، وبلوغ تأثيرها عليهم ، حتى غدت عندهم أحاديث يتناقلونها ليلاً ونهاراً ، ويحكّمون فيها الرأي على كافة مستوياتهم ، وفي كل مظاهر حياتهم ، في البيت والمسجد ، والمدرسة والعمل ، والسوق والشارع ، وفاضت بها وسائل الإعلام بجميع أشكالها ، وعقدت من أجلها المؤتمرات ، وأقيمت الندوات ، وألقيت الخطب والمحاضرات.

هذه الأمثال التي ملأت الدنيا وشغلت الناس مهما خاض في أمرها الخائضون فإنه لن يصدر فيها عن حكم واحد حق يصلح للناس ويوافق حياتهم ، ويرضاه العقلاء منهم ، مهما علا شأن صاحبه إلا عن حكم الكتاب الكريم ، وسنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم . هو القول الفصل

الذي يحسم الأمر في كل ما يشكل على الناس ، ويشغل تفكيرهم ، ولكن السبيل إلى ذلك لن يكون إلا عن طريق أولي النهى والعلم والحكمة ، إلا عن عمل عاقل رشيد ذي رأس سديد يبين لهم حكم الله ، ويوطئ سبيله ، قد اجتمعت له آلة التفسير ، والنظر في القرآن الكريم ، مع قراءة صحيحة لواقع الناس ، ورصد دقيق لتسلسل الأحداث ، واستيعاب لنتائجها ، حينئذ هو المرشح الوحيد الذي يضع يده على الداء ، ويضع في أيديهم الدواء ، وعندها سيلتقي معه المفكرون الصادقون ، المنصفون ، والمختصون ؛ لأن الحق واحد لا يتغير .

هذه الأمثال **كقضية** : الإرهاب والتطرف ، وما صاحبها من التكفير والتفجير والتدمير .

وكقضية : الحوار مع الآخر ، أو حوار الحضارات كم يسمى .

وكقضية : المحافظة على البيئة ، ومشكلة تغير المناخ .

كل هذه القضايا شغلت العالم أجمع ، وأخذت حيزاً كبيراً من تفكيره واهتمامه. لا يمكن للمسلم أن يقف أمامها موقف التغافل ، أوالاستسلام ، أوالتهاون وبين يديه الكتاب الذي فيه تفصيل كل شيء وهدى ورحمة لقوم يؤمنون . فإذا قُدّر لهذه الأمور أن تحظى بالعناية من أهل العلم على نور من كتاب الله ، وقبس من وحي النبوة ، وأن تعالج من خلال ركائزها الثلاث على نحوٍ مما وصفنا فقمين أن ينطق فيها الشرع ، ويتضح الحق ، ويأمن الناس ما كانوا يخشونه من قبلها من العواقب .

على أن القضية الأهم والأولى ، والتي قد تكون المثال الأقرب لموضوعنا لمن أراد أن يتتبعها في القرآن الكريم . وهي قضية هيمنت على حياة الناس ، وتحكمت في مصائرهم ، ورسمت علائقهم ، وصنفت درجاتهم ، وابتلت أخلاقهم ، وأضحت عنواناً على تصرفاتهم ، فلم يسلم أو يصمد أمام طوفانها إلا قليل .

تلك هي **قضية** : الرزق والسعي في طلبه . التي ارتبك الناس في الأخذ بقانونها ارتباكاً شديداً، وأخلّوا بتطبيقه ، ولم يقفوا عند حدوده . والقرآن الكريم قد رسم السياسة المالية في جميع مجالات الحياة ، وأرسى قواعدها ، من أقصى الحلال إلى أقصى الحرام ، ولكن ترجمة تلك القواعد ، وربط مفرداتها بها ، وردّ أجزائها إليها ، وتذكير الناس بها تحتاج إلى قلم الخبير الذي قدمنا شروطه ؛ ليخرجها للناس في إطارها الشرعي ، وهيئاتها المطلوبة التي أرادها الشارع لا ما أراده كل طالب للمال ، أو تصورها كل ناظر .

وسأقترح لهذه القضية عنواناً ، ثم أضع أصولاً ، يمكن للباحث أن يتحرك خلالها فيصنّفها ويضع خطتها كيف يشاء ، بناء على تصوره وقراءاته . وهي قابلة للبسط والإيجاز ، ثم يعالجها من خلال رصد مظاهرها في جوانب الحياة ، وأثرها في علاقات الناس ، ويتناول المقبول الذي يتفق مع الأصول ، والمردود الذي يخرج عن القواعد وهكذا ...

العنوان : الرزق في القرآن الكريم وطلبه بين الحرص والقناعة .

ويأتي تحته مجموعة من الأصول ، يمكن أن تكون أبواباً أو فصولا أو كما يرى وهي :

****الأصل الأول** : أن زرق العبد مكفول ... ومن شواهده في القرآن :

قوله تعالى : M © **يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي** µ

بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ L سورة الزخرف (٣٢) .

قوله تعالى :M o p q r s t u v w y z { | L سورة العنكبوت (٦٠) .

قوله تعالى : M . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B D E F G H I L سورة الإسراء (٢٩-٣٠).

قوله تعالى : M x y z { | } L سورة الذاريات (٢٢) .

****الأصل الثاني** : أن السعي في تحصيل الرزق مطلوب وطلبه لا ينافي التوكل . ومن شواهده في القرآن :

قوله تعالى : M 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? A B C L سورة الملك (١٥) .

قوله تعالى : D C B A @ > = < ; : 9 8 7 M

L T S R P O N M L K J I H G F E

سورة العنكبوت (١٧) .

قوله تعالى : 0 / . - + *) (& % $ # " ! M

L 8 7 6 5 4 2 1 سورة سبأ (١٥) .

***الأصل الثالث** : معرفة المشروع والممنوع من طرائق الكسب . ومن شواهده في القرآن .

قوله تعالى : L ; : 9 8 7 M سورة البقرة (٢٧٥) .

قوله تعالى : B A @ ? > = < ; : 9 M

L R Q P O N M K J I G F E D C سورة النساء

(٢٩) .

قوله تعالى : ^] \ [Z Y X W V U T M

L b a ` سورة النساء (١٠) .

قوله تعالى : p o n l k j i h g f e d c b a M

L ٨٨ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ~ } | { y x w v u t s r q

سورة المائدة (٨٧-٨٨) .

قوله تعالى : M U V W X Y Z ... L سورة الأعراف (١٥٧).

*__الأصل الرابع__ : معرفة الحقوق الثابتة في المال ووجوه أدائها . ومن شواهده في القرآن

قوله تعالى : M ^ _ ` a b c d e L سورة المزمل (٢٠)

قوله تعالى : M وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ L سورة الإسراء (٢٦) .

قوله تعالى : M c d e f g h i j k L سورة المعارج (٢٤-٢٥) .

هذه مجموعة من القواعد التي تحكم تصرّف المرء في المال ، وما يتقوّم به من الرزق تتضح لنا من خلال آيات القرآن الكريم ، وكل واحدة منها قد أعطاها الكتاب حقها من التقرير والبيان . وما ذكرته من الآيات تحت كل منها ما هي إلا شواهد تعين الباحث على السير في بحثه ، وجمع أطرافه المشابهة لها ؛ لكي تكتمل له صورته ، ويستطيع عن طريقها الوصول إلى الحلول التي تكشف عن الناس ما أورثهم الجهل بهذه الأصول من الحيرة والعماية ، وتصلح ما أفسده انتهاكهم لتلك القواعد والأسس ، وتنكّبهم إياها ، وعدم اعتبارها في ظل التنافس المادي المحموم الذي أفسد بينهم العلائق ، وضيع الحقوق ، وأورث العداوة وقطّع الأرحام ، ودمّر البيوت ، وشتت شمل الأسرة ، وأفسد الظنون ، وعبث بالقيم ، وسخر من الأخلاق .

هذه القواعد العظيمة لو استحضرها الناس في معاملاتهم ، واستلهموها في شؤون حياتهم لردّت إلى المرء صوابه ، فأذهبت عنه اليأس والقنوط ، والهلع والخوف على الرزق ، وشجعته على سلوك سبيله ، وساعدته في تحصيله ، وبصرته بحلاله وحرامه، وشفته من داء الشحّ والمنع والحسد . وعلمته السخاء والبذل ؛ ليقدم لنفسه عند ربه ، بأداءه حقوقه سبحانه في هذا المال ، وحقوق خلقه ، وأعانته على القيام بمروءاته ، من غير إسراف أو مخيلة ، أو ضعف أو عجز أمام سطوة المال وسلطانه .

ليس أمامي أن أقدم غير هذه الصورة الموجزة في وعاء كهذا ؛ لتكون مثالاً على ما تقوم الحاجة به اليوم من البحث فيما يهم الناس ، ويعيد إلى نفوسهم الطمأنينة ، وإلى حياتهم التوازن ، وإلى علاقاتهم الثقة والمحبة ، التي باتوا يبحثون عنها في هذا الزمان فلا يستطيعون فيها حيلة ، ولا يهتدون إليها سبيلا .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

هذا عرض لمجمل القواعد والأصول المعتبرة في بناء الموضوع القرآني ، وبعضها عام له ولغيره . وهي حاصل ما قرأته وخبرته من طرائق البحث فيه ، وصفوة ما عرفته من المناهج المتّبعة لدى الكاتبين عنه . فإذا ورد ذكر غيرها عند غيري فلا يعني ذلك خطأه وصوابي ، أو العكس ، وإنما هي آراء ومدارس ، مطلبها بلا ريب الإحسان والإتقان في العمل ، والتوسعة على الباحثين ، والنفع للناس . والله يجزي كلاً على سعيه .

ومن جملة نتائج البحث في هذا الموضوع ما يلي :

١- البحث في الموضوع القرآني هو التوظيف الحقيقي المباشر للتشريع القرآني ، وتطبيقه على واقع الحياة المعاصر .

٢- هذا اللون هو أكثر ألوان التفسير استيعاباً للقضايا الحادثة ، وأقربها تنزّلاً على أحوال الناس .

٣- البحث في الموضوع القرآني هو الطريقة المثلى للانتفاع بجهود وإبداعات المفسرين التي قد يصعب الوصول إليها في مطولات التفسير .

٤- ينبغي الحذر في ربط آيات القرآن ودلالاته بالنظريات ، والمسائل العلمية الحديثة ، ولا يصار إلى ذلك إلا عن بصر ، وتثبت ويقين .

٥- ستبقى الحاجة إلى تفسير القرآن موضوعياً ، وتنزيله على شواهده في الحياة ما بقى القرآن يتلى إلى يوم القيامة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن .
لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) .
تقديم وتعليق : مصطفى ديب البغا .
الطبعة الأولى – ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
دار ابن كثير . دمشق . بيروت .

٢- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير .
للدكتور : محمد بن محمد أبو شهبة .
مجمع البحوث الإسلامية – الأزهر .

٣- البرهان في علوم القرآن .
لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت٧٩٤هـ) .
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
الطبعة الثالثة :- ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
دار الفكر – بيروت .

٤- تفسير القرآن العظيم .
لعماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) .
المكتبة التجارية الكبرى – بمصر .

٥- التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق .
للدكتور : صلاح عبدالفتاح الخالدي .
الطبعة الثانية : - ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م .
دار النفائس للنشر والتوزيع – عمان - الأردن .

٦- التفسير الموضوعي – التأصيل والتمثيل .
للدكتور : زيد عمر عبدالله العيص .
الطبعة الأولى : - ١٢٤٦هـ ٢٠٠٥م .
مكتبة الرشد – الرياض .

٧- التفسير الموضوعي ومنهجية البحث فيه .
للدكتور : زياد خليل الدغامين .
الطبعة الأولى :- ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
دار عمار للنشر والتوزيع – عمان – الأردن .
٨- التفسير والمفسرون .
للدكتور : محمد حسين الذهبي .
الطبعة الثانية :- ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
دار الكتب الحديثة – القاهرة .
٩- الجامع لأحكام القرآن (ت ٦٧١هـ) .
لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) .
صححه : أحمد عبدالعليم البردوني – أبو إسحاق إبراهيم أطفيش .
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .
الطبعة الثالثة : ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .
١٠-صحيح البخاري .
لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ) .
ضبطه ورقمه ... الدكتور : مصطفى ديب البغا .
الطبعة الأولى :- ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
دار القلم : دمشق – بيروت .
دار الإمام البخاري : دمشق – حلبونى .
١١-صحيح مسلم .
لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)
تحقيق وتعليق .... محمد فؤاد عبدالباقي .
دار إحياء التراث العربي – بيروت .
١٢-مباحث في التفسير الموضوعي .
للدكتور : مصطفى مسلم .
١٩٨٩ – دار القلم – دمشق – بيروت .

١٣- المدخل إلى التفسير الموضوعي .
للدكتور : عبدالستار فتح الله سعيد .
دار الطباعة والنشر الإسلامية – القاهرة – ١٩٨٦م .

١٤-معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم – تكملة المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .
وضعه الدكتور : إسماعيل أحمد عمايرة – والدكتور : عبدالحميد مصطفى السيد .
الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
مؤسسة الرسالة – بيروت .